



بإشراف الشيخ أبي الحسن علي الرملي

تفريغ دروس (اختصار علوم الحديث)

شرح الشيخ (علي الرملي) حفظه الله

المستوى الثاني

الدرس رقم (12)

التاريخ: الجمعة: 14/محرم/1441 هـ

13/أيلول/2019 م

النوع الثالث: الحديث الضعيف

باختصار الحديث الضعيف؛ هو الذي ليس بصحيح ولا حسن، فإذا كان الحديث ليس صحيحاً ولا حسناً؛ فيقال له: حديث ضعيف.

قال: (قال: وهو ما لم يَجْتَمِعْ فيه صفات الصحيح، ولا صفات الحسن المذكورة فيما تقدم). هذا باختصار؛ إذا مرّ بنا حديث وطبقنا عليه القواعد التي مرّت معنا في تعريف الحديث الصحيح وتعريف الحديث الحسن، ولم نجد لها تنطبق عليه، ووجدنا شرطاً من شروط الصحيح أو من شروط الحسن غير موجود؛ فنقول فيه: هو حديث ضعيف. إذاً كل حديث ليس صحيحاً ولا حسناً؛ فهو ضعيف.

● والحديث الضعيف ينقسم إلى قسمين:

- حديث شديد الضعف
- وحديث خفيف الضعف
- شديد الضعف؛ كالحديث الذي يقال فيه: موضوع يعني مكذوب، حديث متروك، حديث ضعيف جداً، حديث منكر، حديث شاذ؛ هذه كلها ألفاظ تستعمل للحديث الضعيف جداً، الذي لا يصلح في الشواهد والمتابعات، بمعنى أنه لا يُحَسَّن أبداً، حتى لو وجدنا له طرقاً أخرى؛ فلا تقويه، لا تستطيع تقويته لشدة ضعفه.
- والنوع الثاني من الحديث الضعيف هو خفيف الضعف؛ وهو الحديث الذي يقال فيه مثلاً: في سنده راو سيء الحفظ، أو ضعيف لسوء حفظه، أو فيه راو مدلس وقد عنعنه؛ مثل هذه الألفاظ التي تدل على أن الضعف ليس شديداً في الحديث، فمثل هذه الأحاديث تصلح في الشواهد والمتابعات،

وسياأتي تفصيلها بإذن الله، وسنعرف متى يصلح الحديث في الشواهد والمتابعات ومتى لا يصلح، أي: متى يكون الحديث خفيف الضعف، ومتى يكون شديد الضعف.

قال ابن كثير رحمه الله: **(ثم تكلم على تعدده، وتنوعه؛ باعتبار فقده واحدة من صفات الصحة أو أكثر، أو جميعها)**

تكلم ابن الصلاح على أنواع الحديث الضعيف؛ فأنواع الحديث الضعيف كثيرة؛ فمثلاً إذا كان في سنده راو كذاب يقال له: موضوع، هذا نوع من أنواع الضعيف، إذا كان فيه قلب - وقد تقدم معكم المقلوب في البيقونية - ؛ هذا نوع من أنواع الضعيف، الشاذ ضعيف، المعلل ضعيف، المضطرب ضعيف، المرسل ضعيف، المنقطع، المعضل... إلى آخره؛ كل هذه ستأتي إن شاء الله بالتفصيل؛ فهنا بدأ ابن الصلاح يتكلم عن هذه الأنواع، وذكر ابن كثير هنا في الجملة أنه تحدث عن هذه الأنواع.

قال: **(باعتبار فقده واحدة من صفات الصحة أو أكثر)**

يعني إذا كان فيه راو من الرواة كذاب مثلاً؛ فهذا يقال فيه ضعيف؛ لأنه فقد شرطاً من شروط الصحة وهو أن يكون الراوي عدلاً؛ إذا هو حديث ضعيف.

وقد يفقد الشرط الثاني؛ وهو أن يكون شاذاً.

ويمكن أن يفقد الشرط الثالث؛ أن يكون معللاً.

وقد يفقد الشرط الرابع؛ أن يكون منقطعاً وهكذا...

فكل واحد من هذه الشروط إذا فقد يعطينا نوعاً من أنواع الضعيف.

أما إذا فقد أكثر من واحد من الشروط؛ فيعطينا نوعاً آخر، كأن يفقد شرط عدم الشذوذ وشرط عدم العلة، فيكون شاذاً ومعللاً، أو يكون شاذاً ويكون فيه شيء آخر غير الشذوذ؛ كأن يكون فيه انقطاع مثلاً، فيكون فيه علة وعلة أخرى؛ وهكذا. وسياأتي كل هذا بإذن الله .

قال: **(أو جميعها)**

يعني يكون فاقداً لجميع الصفات؛ جميع الشروط الخمسة؛ فتكون كلها غير موجودة فيه.

ثم بدأ بعد ذلك بذكر أنواع الحديث الضعيف؛ فقال :

(فينقسم حينئذٍ إلى الموضوع، والمقلوب، والشاذ، والمعلل، والمضطرب، والمزسل، والمنقطع، والمغضل، وغير ذلك).

انتهينا من الأقسام الثلاثة التي هي أساسية، فكل الأحاديث؛

- إما أن تكون من الصحيح

- أو من الحسن،

- أو من الضعيف،

وكل الأنواع القادمة تدخل ضمن هذه الثلاثة.

فمثلاً نقول نوع المسند، هذا المسند وصف للحديث، وهذا الوصف لا يتعارض مع واحد من الثلاثة؛

بل لا بد أن يكون الحديث مع كونه واحداً من الثلاثة؛ صحيح أو حسن أو ضعيف؛ لا بد أن يكون

أيضاً مسنداً أو لا يكون مسنداً؛ فهذا الوصف كونه مسنداً يجتمع مع واحدة من الثلاثة.

وكذلك المتصل نوع ثانٍ يجتمع مع واحد من الثلاثة.

الشاذ يجتمع مع واحد من الثلاثة، وهكذا...

كل الأنواع الآتية التي سنذكرها؛ تجتمع مع واحد من تلك الثلاثة؛ فيقال مثلاً: حديث مسند وهو

صحيح، أو حديث مسند ولكنه ضعيف، فيمكن أن يكون هذا ويمكن أن يكون هذا.

كذلك المتصل، يقال مثلاً: حديث متصل صحيح أو حسن أو ضعيف؛ فيجتمع هذا الوصف من هذه

الأنواع التي ستأتي مع واحد من تلك الثلاثة؛ لأن تلك الثلاثة متعلقة بالقبول والرد، فإذا كان مقبولاً

إما أن يكون صحيحاً أو حسناً، وإذا كان مردوداً فيكون ضعيفاً، فهذه الأنواع التي سيأتي ذكرها؛ قد

تجتمع مع واحد من تلك الثلاثة كما تقدم.

النوع الرابع: المسند

قبل أن نبدأ بما ذكره المؤلف، يجب أن نتكلم عن اصطلاح آخر غير هذا الاصطلاح الذي معنا للمسند، فإذا قيل: أخرجه أحمد في مسنده، أو مسند الإمام أحمد، فماذا يعنون بالمسند هنا؟ يعنون بالمسند الكتاب الذي جُمع فيه ما أسنده الصحابة، أي ما رووه من أحاديث؛ هذا المقصود عندما يقال: مسند الإمام أحمد، يعني الأحاديث التي جمعها الإمام أحمد بإسناده عن الصحابة رضي الله عنهم، فجمع أحاديث كل صحابي على حدة في هذا الكتاب فسمي الكتاب مسنداً، ورُتّب بناء على أنه جمع مثلاً أحاديث أبي هريرة وحدها، وأحاديث ابن عمر وحدها، وأحاديث عائشة وحدها؛ ثم رتبهم ترتيباً معيناً، إما على الأفضلية فبدأ بالعشرة المبشرين بالجنة مثلاً، أو بالخلفاء الأربعة أولاً ثم تمة العشرة إلى آخره..

أو رتب كتابه على الحروف الهجائية، ألف باء تاء ثاء من الصحابة، فيبدأ بحرف الألف ثم حرف الباء ثم حرف التاء وهكذا.. على حسب، ربما يرتب هكذا أو هكذا. المهم في الموضوع أنه يجمع أحاديث كل صحابي على حدة في كتابه هذا، فيُسمى الكتاب مسنداً، فيقال: "مسند الإمام أحمد"، "مسند أبي يعلى"، "مسند البزار".... وهكذا، فعندما يقال: مسند الإمام أحمد تفهم أن هذا كتاب للإمام أحمد رتّب أحاديثه على ترتيب الصحابة، فجمع أحاديث كل صحابي على حدة بإسناده؛ هذا الموضوع اتّهبنا منه. كذلك فإنهم يطلقون المسند على معنى آخر؛ يطلقونه وصفاً للحديث، فيقال: هذا حديث مسند؛ أي يطلق على الحديث أنه حديث مسند؛ فماذا يعنون بهذا؟ طبعاً المعنى الأول والثاني لهما ارتباط ببعضهما؛ وسنتكلم عن كل واحد لوحده.

المذاهب في معنى المسند

حين يُقال في الحديث: هذا حديث مسند؛ ماذا يعنون به؟
في معنى المسند خلاف؛ فالقول الأول الذي ذكره المؤلف؛ وهو قول الحاكم؛

قال ابن كثير: **(قال الحاكم: هو ما اتصل إسناده إلى رسول الله ﷺ).**

ذكر الحاكم النيسابوري هذا في كتابه: "معرفة علوم الحديث" (1).

إذن بناء على تعريف الحاكم للمسند؛ إذا قيل حديث مسند؛ فإننا نستفيد فائدتين:

- الأولى: أنه متصل ليس فيه شيء من الانقطاع، فلا هو معلق، ولا هو منقطع، ولا هو معضل، ولا هو مرسل، لا إرسالاً ظاهراً ولا إرسالاً خفياً، ولا فيه تدليس؛ هذا ما تفهمه من كلمة: **(ما اتصل إسناده)** إذاً هو متصل؛ هذا الأمر الأول.

- الفائدة الثانية: أنه مرفوع إلى النبي ﷺ.

فلا بد أن يتوفر هذان الشرطان كي يسمى الحديث مسنداً.

إذن بناء على هذين الأمرين: إذا كان الحديث منقطعاً، أو معضلاً، أو معلقاً... إلى آخره؛ فلا يسمى مسنداً.

وإذا كان موقوفاً؛ لا يسمى مسنداً؛ لأن شرط الحاكم أن يكون مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

وإذا كان مقطوعاً- يعني موقوفاً على التابعي-، أو موقوفاً على من دونه؛ لا يسمى مسنداً، فلا يسمى

مسنداً حتى يكون متصلاً ويكون مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

هذا هو المسند عند الحاكم - فيما يظن الحاكم -؛ أن أهل الحديث يطلقون المسند على هذا المعنى.

ثم يأتي تعريف الخطيب البغدادي الذي له كتاب نفيس في المصطلح اسمه: "الكفاية"، بل إن كثيراً

من أهل العلم يعتمدون على هذا الكتاب في تقرير الاصطلاح، وهو كتاب نفيس جداً وهو مطبوع

وذكرنا هذا سابقاً.

¹ - (17/1)؛ قال: (والمُسْنَدُ مِنَ الْحَدِيثِ أَنْ يَرَوِيَهُ الْمُحَدِّثُ عَنْ شَيْخٍ يَظْهَرُ سَمَاعُهُ مِنْهُ لَيْسَ يَحْتَمِلُهُ، وَكَذَلِكَ سَمَاعُ شَيْخِهِ مِنْ شَيْخِهِ إِلَى أَنْ يَصِلَ الْإِسْنَادُ إِلَى صَحَابِيِّ مَشْهُورٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

قال ابن كثير: **(وقال الخطيب: هو ما اتصل إلى متناه)**

إذاً عند الخطيب شرطان في تعريف المسند:

- الشرط الأول: أن يكون متصلاً، وهو نفس شرط الحاكم، إذاً ليس بينهما خلاف في هذا الشرط.

- الشرط الثاني: إلى متناه؛ وهنا حصل النزاع:

فقوله: **(إلى متناه)** أي: إلى أن ينتهي؛ ينتهي إلى من؟

بناء على تعريف الخطيب:

- إذا انتهى إلى النبي ﷺ يسمى مسنداً،

- وإذا انتهى إلى الصحابي أيضاً يسمى مسنداً،

- وإذا انتهى إلى التابعي يسمى مسنداً؛

لأنه قال: إلى متناه، ولم يقيد بالنبي ﷺ.

إذاً عند الخطيب البغدادي بإمكانني أن أقول: بأن المسند هو ما اتصل إلى النبي ﷺ أو إلى الصحابي

أو إلى التابعي أو إلى من دونه، المهم أن يتصل وينتهي إلى واحد من هؤلاء؛ عندئذ يكون مسنداً.

إذاً يتفق الخطيب البغدادي والحاكم النيسابوري في الشرط الأول؛ وهو أن يكون متصلاً، ويختلفان في

الشرط الثاني وهو **(إلى متناه)**؛

- فالحاكم يقيد المسند بما هو مرفوع إلى النبي ﷺ، أو انتهى إلى النبي ﷺ،

- أما الخطيب البغدادي فلا يقيد بهذا، نعم ما هو مرفوع إلى النبي ﷺ عند الخطيب يعتبر

مسنداً؛ لكن ما هو موقوف على الصحابي أو على من هو دونه أيضاً يعتبر مسنداً.

أما القول الثالث في المسند؛ وهو قول ابن عبد البر، وذكر ذلك في كتابه "التمهيد"⁽¹⁾، في بداية

الكتاب؛ حيث تحدث عن مسائل في المصطلح.

¹ - (1/ 21)؛ قال: (وَأَمَّا الْمُسْنَدُ فَهُوَ مَا رُفِعَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَاصَّةً فَالْمُتَّصِلُ مِنَ الْمُسْنَدِ مِثْلُ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ

عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ...) ثم قال: (وَالْمُنْقَطِعُ مِنَ الْمُسْنَدِ مِثْلُ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ قَاسِمٍ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ...

وحقيقة أقول: كتاب "التمهيد" لابن عبد البر من أنفس ما كُتِبَ في شروح الأحاديث؛ وخاصة شرح "الموطأ" للإمام مالك؛ كتاب نفيس جداً، وطريقة المؤلف طريقة أهل الحديث، وعلى منهج السلف الصالح رضي الله، وهذا الكتاب يعتمد على كلام السلف الصالح رضي الله عنهم في تقرير مسائل العقيدة ومسائل الفقه... إلخ، فالتَّعَسُّ نَفْسُ أهل الحديث، هؤلاء لهم نَفْسٌ خاص مستقل؛ تجدهم - سبحان الله - على طريقة الصحابة رضي الله عنهم، على طريقة التابعين، وأتباع التابعين، لا يكاد يخرج الواحد منهم عن هذا، حين تقرأ هؤلاء وتقرأ لغيرهم من المتكلمين تجد الفرق واضحاً جداً، تجد هؤلاء يعظّمون الدليل، يعظّمون الكتاب، يعظّمون السنة، يعظّمون كلام الصحابة رضي الله عنهم، يعرفون لهم قدرهم، أما الآخرون؛ فلا؛ تجد عندهم بعداً شديداً جداً عن هذا الطريق، وتجدهم يأتون بأشياء جديدة كثيرة، أشياء مبتدعة مختزعة وأفهام لم تكن موجودة عند السلف الصالح رضي الله عنهم.

لذلك أركز دائماً وأقول: طالب العلم ينبغي أن ينتقي مثل هذه الكتب ويكثر من النظر فيها، هي لا تفيدك علماً فقط؛ بل تفيدك أيضاً فهماً للسلف؛ تعرف من هؤلاء السلف؛ كأنك جالس بينهم وتعيش معهم، تسمع كلام هذا وتسمع كلام هذا وتعرف هذا كيف يتصرف، إلى آخره.....، يعني تجعل نفسك في بيئة صالحة تعيش بينهم، تصور نفسك تعيش في بيئة يتحدثون فيما بينهم حول هذه القضايا وأنت تسمع القضايا العلمية، فعندئذ ستصبح أخلاقك كأخلاقهم، معاملاتك كمعاملاتهم، ألفاظك كألفاظهم، فهمك يتشرب من أفهامهم، تستفيد فوائد عظيمة جداً، المسألة ليست مجرد مسألة أطلع عليها فقط وينتهي الأمر؛ بل قراءة مثل هذه الكتب التي تعني بآثار السلف رضي الله عنهم تفيدك من ناحية التربية، تربي نفسك على هذه الطريقة، على هذا المنهج الذي هم عليه؛ إذا رزقك الله سبحانه وتعالى فهماً سليماً. لكن لا بد أيضاً من الرجوع إلى شيخ سبقك في هذا العلم كي تمتحن فهمك، هل فهمت عليهم بشكل سليم أم أنك ستخرج لنا بفهم مستقل جديد لا علاقة له بمنهج السلف رضي الله عنهم وتزعم أنه منهجهم؟

نرجع إلى موضوعنا؛ وصلنا عند كلام ابن عبد البر في التمهيد في تعريف المسند:

قال ابن كثير: (وحكى ابن عبد البر: أنه المروي عن رسول الله ﷺ سواء كان مُتَّصِلاً أو منقطعاً)

انظر إلى تعريف ابن عبد البر أين يصب؛ ابن عبد البر يخالف الحاكم والخطيب في الشرط الأول وهو شرط الاتصال؛ فالحاكم والخطيب قالوا: المسند لا بد أن يكون متصلاً، أما ابن عبد البر فقال: لا؛ حتى لو كان منقطعاً يكون مسنداً.

لكن شرط ابن عبد البر في المسند أن يكون مرفوعاً إلى النبي ﷺ، فقال: إنه المروي عن رسول الله ﷺ سواء كان متصلاً أو منقطعاً.

إذاً يشترط ابن عبد البر في المسند شرطاً واحداً فقط؛ وهو أن يكون مرفوعاً إلى النبي ﷺ، فكل حديث مرفوع عند ابن عبد البر فهو مسند.

فيتفق ابن عبد البر مع الحاكم في الشرط الثاني للحاكم؛ وهو أن المسند لا بد أن يكون مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

إذاً من خلال ما تقدم معنا من مصطلحات نستطيع أن نقول:

- المسند عند الحاكم؛ هو المتصل المرفوع

- والمسند عند الخطيب البغدادي؛ هو المتصل فقط

- والمسند عند ابن عبد البر؛ هو المرفوع فقط

فالمرفوع عند ابن عبد البر: مسند بغض النظر عن الأشياء الثانية.

المتصل عند الخطيب البغدادي: مسند بغض النظر عن الأشياء الثانية.

أما عند الحاكم فلا يكون الحديث مسنداً حتى يكون متصلاً ومرفوعاً إلى ﷺ.
قال ابن كثير: (فهذه أقوال ثلاثة).

المذهب الراجح في تعريف المسند

أما الحافظ ابن حجر فقال⁽¹⁾: (والذي يظهر لي بالاستقراء من كلام أئمة الحديث وتصرفهم؛ أن المسند عندهم: ما أضافه من سمع النبي ﷺ إليه بسند ظاهره الاتصال)

¹ - "النكت" (507/1)

يعني باستقراءه لكلام أئمة الحديث وفعلمهم، ليس فقط من فعلهم؛ بل من فعلهم ومن كلامهم أيضاً،
خرج بنتيجة؛ وهي: أنهم يعنون بالمسند: ما أضافه من سمع النبي ﷺ بسند ظاهره الاتصال.

الكلام على تعريف ابن حجر للمسند

مبدئياً نقول بأن معنى تعريف ابن حجر للمسند هو المرفوع إلى النبي ﷺ، ورفع الصحابي إلى النبي ﷺ.

طبعاً هناك فرق بين قولك المرفوع إلى النبي ﷺ وقولك: من سمع النبي ﷺ؛ وسيأتي الكلام عنه،
ولكن من أجل التسهيل فقط أعبر بهذه الألفاظ.

انظر إلى قول ابن حجر: (والذي يظهر لي بالاستقراء من كلام أئمة الحديث وتصرفهم أن المسند عندهم
ما أضافه من سمع النبي ﷺ إليه)

من سمع النبي ﷺ؛ يعني الصحابي؛ فهو الذي سمع كلام النبي ﷺ؛ فأضاف الحديث إليه، مثلاً أن
يقول أبو هريرة: قال رسول الله ﷺ؛ فهذا الشرط الأول قد تحقق.
إذاً من خلال هذا الشرط لا بد أن يكون مرفوعاً؛ فخالفنا كلام الخطيب البغدادي؛ فأخرجناه؛ فهو قد
جعل المسند مجرد متصل فقط.

ثم قال ابن حجر: (بسند ظاهره الاتصال)

لو قال في التعريف: بسند متصل؛ لصرنا قريين جداً من تعريف الحاكم النيسابوري، وكلام الحافظ
ابن حجر أقرب ما يكون لكلام الحاكم، ولعله هو أقوى كلام؛ لأنه هو الذي يتوافق مع ما فعله أصحاب
المسانيد.

ارتباط المسند بتسمية المسانيد بهذا الاسم

هنا يأتي الارتباط بين كتب المسانيد وتعريف المسند، يعني الكتب هذه سميت مسندة؛ لأن
الأحاديث التي فيها توفرت فيها الشروط التي يصح أن نطلق عليه بأنها مسندة؛ لذلك سمي أصحاب
الكتب كتبهم مسندة، فالأحاديث التي فيها مسندة.

ما الشروط التي توفرت في هذه الأحاديث التي وضعوها في المسانيد؟
هذا ما فعله الحافظ ابن حجر؛ استقرأ هذه الأحاديث التي في المسانيد؛ لم يجد أنهم يضعون حديثاً
موقوفاً على الصحابي أو موقوفاً على التابعي؛ إنما يضعون الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ؛ هذا الأمر
الأول.

الأمر الثاني: نظر في اتصال الإسناد؛ فوجد أن الأحاديث المتصلة يضعونها في هذه الكتب؛ لكن وجد
أيضاً أنهم يدخلون في هذه الكتب الأحاديث التي فيها تدليس والأحاديث التي فيها إرسال خفي؛ وهو
أن يكون الراوي قد عاصر الشيخ؛ لكنه لم يسمع منه؛ فهذا يسمى مرسلأ خفياً، فالمهم في الموضوع أنه
انقطاع خفيف.

فالإرسال الخفي أمره غامض؛ هل هذا الراوي قد سمع من هذا الشيخ أم لا؟ فهو قد عاصره،
فاحتمالية السماع موجودة، فلذلك كان الانقطاع خفيفاً غير ظاهر.

والتدليس فيه شبهة انقطاع؛ فلا يقال فيه هو متصل ولا يقال ليس متصلاً؛ بل فيه شبهة انقطاع.
فمثل هذه الانقطاعات وجدوها في المسانيد، يوجد أحاديث فيها هذا: الإرسال الخفي والتدليس؛ لذلك
قال الحافظ ابن حجر: (بسند ظاهره الاتصال)؛ يعني أنت كمحدّث أول ما تنظر في الإسناد تقول هذا
إسناد ظاهره الاتصال، لكن عند التحقيق والبحث والتفتيش؛ تجد أن فيه مثلاً تدليساً وأن الراوي
قد رواه بالعننة ولم يسمع من شيخه، وأن ذاك الذي فيه إرسال خفي عاصر الشيخ لكنه لم يسمع
منه، هذه أشياء تظهر وتتضح عند البحث والتفتيش، لكن في الظاهر لما تأتي تنظر نظراً خارجياً
هكذا بشكل سريع؛ تقول بأن هذا متصل، هكذا ظهر لك؛ لذلك قال: ظاهره الاتصال.

لماذا قال ابن حجر في تعريف المسند: من سمع النبي ﷺ ولم يقل

المرفوع إلى النبي ﷺ؟

نرجع إلى المسألة الأولى: لماذا قال ابن حجر: ما أضافه من سمع النبي ﷺ؟

هل هناك أحد سمع من النبي ﷺ وليس صحابياً؟ إذ لو قال ابن حجر: ما أضافه الصحابي إلى النبي

ﷺ؛ لانتهى الأمر؛ فكل من سمع من النبي ﷺ صحابي، والصحيح أنه: لا؛ ليس كل من سمع من

النبي ﷺ صحابياً، فمثلاً يأتي رجل وهو كافر إلى النبي ﷺ فيسمع منه وهو كافر، ثم يموت النبي ﷺ ويسلم هذا الرجل بعد ذلك؛ هل هو صحابي؟

قبل أن تجيب؛ ارجع إلى تعريف الصحابي؛ فهكذا يكون الكلام في العلم، لا يكون مجرد تخصيص من رأسك؛ بل ترجع إلى الأصول العلمية، ترجع إلى القواعد، إلى ضوابط أهل العلم، إلى كلام أهل العلم؛ لأن كلام أهل العلم لا يكون إلا مضبوطاً، ولكننا نرى عكس هذا وخلافه من قبل بعض الشباب الذين يخربشون على (الفيس بوك) وعلى غيره، يأتي ويعترض على كلام تضعه سواء لأهل العلم أو مأخوذاً من قواعد أهل العلم وأصولهم؛ اعتراضه على الكلام واضح جداً أنه كلام شخص جاهل لا علاقة له بالعلم؛ مجرد أن عنده قليل من ثقافة، يا إخوان الجرأة على الكلام في الدين أمر عجيب جداً، تتعجب جداً منه والله، أين الورع؟ أين التقوى؟، كيف تتكلم في الدين وأنت ما زلت مبتدئاً أو حتى متوسطاً، اصمت، تعلم، ستجد نفسك فاقداً لكثير من القواعد والأصول، اصبر على نفسك، لا تستعجل بالاعتراض على أهل العلم، لا تشغلهم بنفسك وبخربشاتك.

الآن عندما تمر معك مسألة تشكل عليك؛ هي خلاف ما تعلم؛ هل أحطت بالعلم كله؟! لم تحط بالعلم كله، راجع أهل العلم، سل؛ هل في المسألة خلاف؟ ما وجه هذا القول؟ إلى آخره....

في مسألتنا هذه، قبل أن تجيب؛ ارجع إلى تعريف الصحابي؛ الصحابي: من لقي النبي ﷺ مؤمناً به، إذاً هذا الذي لقي النبي ﷺ وسمع منه وهو كافر هل هو صحابي؟ لا؛ لأنه لقي النبي ﷺ وسمع منه وهو ليس مؤمناً.

إذن لو قال الحافظ ابن حجر: ما أضافه الصحابي إلى النبي ﷺ؛ فهل يدخل هذا الذي رواه وهو الذي لقي النبي ﷺ وسمع منه وهو كافر في المسند أم لا يدخل؟ لا؛ لا يدخل؛ لأنه ليس صحابياً.

لكنه داخل في المسند، وأدخل بعض أصحاب المسانيد حديث مثل هذا في مسانيدهم؛ وهذه الصورة منطبقة على التتوخي رسول هرقل⁽¹⁾، وفيها أن رسول هرقل جاء إلى النبي ﷺ وكان كافراً، ثم بعد موت النبي ﷺ أسلم وحدث عنه، وأدخل أصحاب المسانيد حديثه في مسانيدهم؛ لذلك قال الحافظ

¹ - حديثه ضعيف، وقد أخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (15655)

ابن حجر: (ما أضافه من سمع النبي ﷺ) مثل التنوخي هذا؛ فإنه سمع من النبي ﷺ، لكنه كان في ذلك الوقت كافراً؛ إذن فهو ليس صحابياً، فلو قال ابن حجر: (ما أضافه الصحابي إلى النبي ﷺ)؛ لما دخلت رواية هذا الرجل في المسند؛ ولكن أصحاب المسانيد قد أدخلوها؛ لذلك قال: (ما أضافه من سمع النبي ﷺ)؛ سواء كان صحابياً أو لم يكن صحابياً كهذا؛ وهذه كلمات دقيقة. ولذلك ارتضى كثير من المحققين تعريف الحافظ ابن حجر هذا؛ لأنه مبني على استقراء دقيق لعمل أصحاب المسانيد؛ وهو أرجح الأقوال في المسألة إن شاء الله.

إذاً نقول: تعريف المسند: هو ما أضافه من سمع النبي ﷺ إليه - يعني إلى النبي ﷺ - بسند ظاهره الاتصال.

فإذاً نحن هنا الآن فارقنا تعريف الحاكم والخطيب وابن عبد البر، ويعتبر هذا تعريفاً رابعاً؛ لكنه أقرب ما يكون إلى تعريف الحاكم النيسابوري، وربما يكون الحاكم قد أراد هذا لكنه لم يعبر بالألفاظ الدقيقة التي انتقها الحافظ ابن حجر.

وأتم تعرفون؛ في بداية تصنيف العلم لا تكون الألفاظ بالدقة التي تحصل بعد ذلك؛ لأن العلماء ما زالوا ينتقد بعضهم بعضاً ويصوب بعضهم على بعض حتى تصفو الأمور على النحو الذي ترونه اليوم.

هل يستفاد من تسمية الحديث مسنداً صحة أو ضعف؟

وربما يكون المسند صحيحاً وربما يكون حسناً وربما يكون ضعيفاً، فهو حديث مسند؛ لكنه مسند ضعيف، أو مسند صحيح، أو مسند حسن؛ فلا يستفاد من قولك: مسند صحيح أو تضعيف.

الفائدة من قولنا مسند

● نستفيد فائدتين:

- الأولى: أن الحديث قد أضيف إلى النبي ﷺ، أضافه من سمع من النبي ﷺ إليه، وفي الغالب يكون صحابياً.

- الفائدة الثانية: هي أن ظاهره الاتصال، يعني أنه ليس منقطعاً، ليس معضلاً، ليس معلقاً، ليس مرسلأ إرسالاً ظاهراً؛

فأستفيد هذه الفوائد من قولهم: (هذا حديث مسند).

لكن هناك أشياء أخرى لا بد من التحقق منها، هل الاتصال هذا مجرد اتصال في الظاهر أم هو حقيقة متصل؟ عدم الشذوذ، عدم العلة، إلى آخره؛ نحتاج هذا كله.

إذاً الحديث يسمى مسنداً متى توفر فيه هذان الشرطان فقط؛ لكن بعد ذلك تقول فيه:

هو صحيح إذا وجدت أن الشروط الخمسة فعلاً متحققة فيه؛

- فيكون مسنداً صحيحاً،

- أو مسنداً حسناً،

- أو مسنداً ضعيفاً.